The federal system and the geographical reality of the UAE

Assistant Lecturer.Lamyaa Ahmed Mohsin .M
College of Education/ AL-Mustansiriya University

Abstract)

The aim of the research is to examine the possibility of success of federalism as a system of governance of a country that was originally geographically fragmented like the case of the Arab emirates before the Union.

The problem of research is how the emergence of this state through its political history and the UAE before the Union and after its formation and the promulgation of the Constitution?

What is the impact of its natural geographic data on geographical location, area, population, climate, surface and water, and what is the impact of human data on the economic activity of the state and the political and constitutional institutions that constitute the United Arab Emirates system? What is the nature of the political, economic and military relations of the United Arab Emirates with neighboring Arab, regional and international geographies and their reflection on the political system of the state?

The identification of these natural and human data is important for a wider understanding of the United Arab Emirates and therefore the most important reasons for the federal system as a political system to govern its emirates.

This research comes as a hypothesis that the political system of the United Arab Emirates expressed its geographical, economic and social reality and the result of interactions between the internal and external environmental elements. Thus, federalism as a political behavior that strengthened the stability of the Emirates and the coexistence of its inhabitants A separation in that State which thus led to political development.

Research published in the Journal of the Professor, Faculty of Education Ibn Rushd / University of Baghdad, No. 86, 2009.

النظام الفيدرالي والواقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية

*. م. م. لمياء أحمد محسن

ألمقدمه

نظام الحكم لكل دولة نابع من واقعها الجغرافي و الاقتصادي والاجتماعي ,كما وان النظام السياسي للدولة مهم جدا في بنائها فهو يعبر عن مجموعه من مؤسسات تتوزع فيما بينها آلية التقرير أو القرار السياسي .
ويتوقف استقرار أي نظام سياسي على موقف قوى الشعب منه أو تأييدها ودعمها له ويجب أن يتوفر مبرر لوجود ألدولة على أساس مصالح السكان يمثل قيمهم و رغباتهم ، بواسطة هذا المبرر يمكن للدولة أن تكسب ولاء جميع سكانها بكافة فئاتهم
الهدف من البحث هو دراسة أمكانية نجاح الفيدرالية كنظام حكم لدولة كانت في الأصل مجزئه جغرافيا كحالة الأمارات العربية قبل الاتحاد .
مشكلة البحث هي كيفية نشوء هذه الدولة من خلال تأريخها السياسي وحال الأمارات قبل الاتحاد و بعد تكوينه و صدور الدستور ؟
وماهي أثر معطياتها الجغرافية الطبيعية من الموقع الجغرافي و المساحة و السكان و كذلك المناخ و السطح و المياه، وماهي أثر المعطيات البشرية من النشاط الاقتصادي للدولة و المؤسسات السياسية و الدستورية المكونة لنظام دولة الأمارات العربية المتحدة الفيدرالي ؟ و ماهي طبيعة العلاقات السياسية و الاقتصادية و العسكرية لدولة الأمارات العربية المتحدة مع دول الجوار الجغرافي العربية و الإقليمية و الدولية و انعكاسها على نظام الدولة السياسي ؟
آذ التعرف على هذه المعطيات الطبيعية والبشرية مهمة للإحاطة بشكل أوسع بدولة الأمارات العربية المتحدة و بالتالي معرفة أهم أسباب اتخاذها نظام الفيدرالية كنظام سياسي لحكم أماراتها.
ويأتي هذا البحث بفرضية ان النظام السياسي لدولة الأمارات العربية المتحدة جاء مُعبراً عن الواقع الجغرافي و الاقتصادي و الاجتماعي لها و نتاج التفاعلات التي تتم بين العناصر البيئية الداخلية والخارجية وبالتالي جاءت الفيدرالية كسلوك سياسي عزز استقرار الأمارات و التعايش بين سكانها ،أذن كانت الفيدرالية عامل وصل لا فصل في تلك الدولة التي أدت بالتالي إلى التطور السياسي .

المبحث الأول

أشكال الدولة الاتحادية

هناك شكلين للدولة الاتحادية يتمثل الشكل الأول بان يكون الاتحاد استقلالي أو تعاهدي (كونفيدرالية) والشكل الثاني يكون الاتحاد مركزي (فيدرالية).
ويستعمل مصطلحي الفيدرالية و الكونفيدرالية في كثير من الأحيان ليدلان على نفس الشئ مع أنهما يختلفان في ما بينهما بعدة نقاط كما هو واضح في ما يلي

1. الحكومة الفيدرالية لا تكون تحت رحمة وحداتها السياسية ولكن العلاقة بينهما متبادلة ، أما الحكومة الكونفيدرالية فأنها تعتمد على وحداتها السياسية
2. هناك ارتباط قوي بين سكان الدولة في الوحدات السياسية و الحكومة الفيدرالية ،أما ارتباط السكان مع الحكومة الكونفيدرالية فيكون من خلال حكومات الوحدات السياسية المتحدة
3. تحتفظ الوحدات السياسية باستقلالها في الحكومة الكونفيدرالية ولا تستطيع الأخيرة فرض قراراتها عليها ، أما الحكومة الفيدرالية فلا توجد تجزئة للسلطة فيها،لكن لحكومات الوحدات السياسية سلطة محددة فيها .[1]
4. الدولة الكونفيدرالية يظل فيها رعاياها محتفظين بجنسياتهم الخاصة لان العلاقة بين وحدات الدولة تكون فقط من خلال حكوماتها عكس ما هو عليه في الحكومة الفيدرالية حيث تكون الجنسية واحدة لأفرادها ,ويمكن القول

* كلية التربية/ الجامعة المستنصرية

أن الفيدرالية هي عبارة عن تسوية متوازنة للقوى الجاذبة و القوى الطاردة التي تعمل في نفس الوقت.و لكن مشكلة الفيدرالية هو أن عليها أن تحافظ على هذا التوازن لكي لا تضيع التجربة و تخسر كل الوحدات السياسية الداخلة في تشكيل الاتحاد.

يتعرض النظام الفيدرالي لمجوعتين من العوامل المتعارضة ،عوامل تعمل على تفكيك الدولة و عوامل تساعد على توحيدها ولابد من تفوق العوامل ألثانيه على الأولى لتبقى الدولة الفيدرالية على المسرح الدولي ،ويجب أن تكون المركزية قوية في ممارسة اختصاصاتها ،وفي نفس الوقت تولي السلطات الإقليمية لها لتحفظ وحدة الدولة. (2)

ويمكن تحديد مفهومي المثالية و غير المثالية قي النظام الفيدرالي ،فالدولة الفيدرالية المثالية تتكون من وحدات سياسية تتساوى فيها مساحة الأراضي و السكان و الظروف الاقتصادية و الطبيعية و الأنماط الحضارية و الاجتماعية و المؤسسات السياسية.آما إذا كانت الدولة الفيدرالية غير مثالية ،فتتمثل في وحدات سياسية تتمتع باختلافات في المجالات ألسابقه أعلاه ،إذا توفرت هذه ألحاله فربما تسير بها الأمور إلى تشكيل دولة مركزيه.(3)

وبما أن الفيدرالية تعني أتفاق أقاليم مختلفة سكانيا أو جغرافيا أو اقتصاديا للتعايش معا و من اجل أبقاء هذا التعايش تقام عدة مؤسسات لها وظائف سياسية و اجتماعية و اقتصادية ،و ظاهرة الفيدرالية ليست جامدة بل متحركة و متغيرة لأن متطلباتها تختلف من وقت لأخر حسب متغيرات المجتمع.(4)

و للدولة الفيدرالية دستور لا يمكن تغيره من قبل أحدى الوحدات الإقليمية و تتم المحافظة عليه من قبل السلطات الدستورية و ليس من خلال حاكم دكتاتوري أو من خلال مجموعة سياسية مهيمنة على أحدى الوحدات الإقليمية , لكي لا تتدخل وحدة إقليمية بوحدة إقليمية أخرى فان السلطات التشريعية تتدخل عند اللازم و يتم تحكيم الأمر إلى محكمة عليا في الدولة و هذا يضمن بقاء الدول و يحافظ على أدائها لوظائفها المختلفة .

و الدستور هو الذي يبين شكل النظام السياسي للدولة و ينظم السلطة العامة و يحدد العلاقات بين أجهزتها المختلفة و يقر حقوق الأفراد و ينص على الوسائل الأساسية لضمان هذه الحقوق .(5)

تدخل عليه تعديلات و تضاف أليه ملاحق مكتوبة وأخرى ليست كذلك ويحدد بموجب الدستور ،سلطات و واجبات و اختصاصات كل من الحكومة ألمركزيه و حكومات الأقاليم و الوحدات السياسية التي تكون تحت مسميات منها جمهوريات ،محافظات ،أمارات ،كانتونات ،مقاطعات.

وعلى أساس ما تقدم يمكن أن نشير إلى أن الحكومة الفيدرالية الاتحادية تسمح للوحدات السياسية المستقلة أن تتحد تحت رحمة حكومة مركزية مشتركة ،في حين تحتفظ ببعض سلطاتها المحلية ، و هذا النظام يتصف بالمرونة ضمن مفهوم الاتحاد الذي تتضمنه بعض الدساتير لبعض الحكومات ،وهذه المرونة مطلوبة بين الحكومة المركزية و الحكومة المحلية أو حكومات الأقاليم ،خاصة إذا ما رافق تغير معدل نمو السكان وما يحتاجه من زيادة في الخدمات و زيادة في التنظيم في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية و الاقتصادية التي ترتبط بعامل المكان أي بجغرافية الدولة ،ولابد من الحكومة الفيدرالية أن تواكب هذة التغيرات خاصة آذ كانت هناك اختلافات بين الوحدات الإقليمية التي تشكل الدولة الفيدرالية.(6)

و انتهاء الاتحاد يتم بأسلوبين أما عن طريق انهيار الدولة الاتحادية بالطرق التي يقرها القانون الدولي العام لإنهاء الدول أو يتغير شكل الحكم من الاتحاد المركزي إلى دولة مركزية موحدة بسيطة حيث تنقلب الدويلات إلى مجرد أقسام أدارية أو محافظات .(7)

و من هنا نستنتج الأثر البالغ الذي يلعبه الواقع الجغرافي على فعالية النظام السياسي للدولة, على أساس الإقليم السياسي لها و الذي يعرف بأنه الوحدة السياسية المحددة بمساحه وحدود و سلطه سياسية ويدرس النظام السياسي للدولة من خلال دراسة واقعها الجغرافي .

المبحث الثاني

1-الأمارات العربية قبل الاتحاد

عرفت دولة الأمارات العربية المتحدة قبل حصولها على الاستقلال باسم الأمارات المتصالحة ،و ضمن المشيخات التي كانت تحت الحماية البريطانية من خلال عقد اتفاقية معها مع شيوخ المنطقة عام 1820 من أجل تأمين سبل اتصالاتها البحرية وأمتيازات اقتصادية أخرى ,وما لبثت أن بسطت نفوذها على مناطق الخليج العربي كلها , ثم حملت شيوخ المنطقة عام 1853 على أبرام اتفاقية جديدة معها تتعهد من خلالها بالحفاظ على أمن الملاحة في الخليج و صد أي عدوان خارجي, آذ كان حكام الأمارات يزاولون سلطاتهم قبل الاتحاد اقرب إلى النظام القبلي ،ففي القرن الثامن عشر كانت هنالك قوتان سياسيتان على ساحل عمان استقلتا عن سلطة مسقط (عمان) الأولى تتألف من حلف قبائل يتزعمها القوا سم و كان مقرها أمارة راس الخيمة ،القوة الثانية فهي تتألف من قبيلة بني ياس و حلفائها من القبائل الأخرى و يتزعمها أل نهيان و مقرهم الظفرة و مدينة أبو ظبي ، و يمتد نفوذهم على طول ساحل عمان سابقا ،من دبي حتى خور العديد و قد قسم حاكم القوا سم آنذاك سلطان ابن صقر – قبيل وفاتة عام 1866 مشيخته بين أولاده و هي الشارقة و راس الخيمة و كلباء و دبا ،اعتبرت أمارة راس الخيمة مستقلة منذ عام 1921 في حين انضمت منطقة كلباء إلى الشارقة عام 1951. (8)

ثم أنشئ في عام 1952 مجلس لحكام الأمارات و كان هذا المجلس يعقد جلساته برئاسة الوكيل السياسي البريطاني في دبي لمناقشة مختلف القضايا التي كانت تهم الأمارات مثل تنسيق الأمن الداخلي و تنظيمه .

أما عن أنشاء بعض الدوائر الحكومية كالجمارك و الشرطة و الجوازات و المعارف في بعض الأمارات مثل أبو ظبي و دبي والشارقة و راس الخيمة ،فيرجع تاريخها إلى منتصف الستينات من القرن الماضي و انتقل الحكم من قبلي أو شبة قبلي إلى حكم دستوري عام 1971,بعد تكوين الاتحاد صدر دستور مؤقت للدولة اعتبر المفعول ابتدءا من تاريخ تأسيس الدولة ،ويتضمن (152)مادة مقسمة على (10) أبواب ،وتقرر فيه أن يكون المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا في الدولة ،و يتكون ذلك المجلس من حكام جميع الأمارات المكونة للاتحاد أو من يقوم مقامهم في حال غيابهم ، ولكل أمارة صوت واحد في مداولات المجلس ، وقد منح هذا الدستور المجلس اختصاصات تنفيذية و تشريعية واسعة ،تسير وفق الحكم في الاتحاد,و رسم السياسات العامة في المسائل المكلفة للاتحاد بمقتضى الدستور ،و قد حدثت بعض التطورات التي عززت الاتحاد بين الأمارات ،ففي كانون الأول من عام 1973 حلت حكومة أبو ظبي نفسها ليصبح بعض أعضاءها وزراء اتحاديين ،اشتملت عملية أعادة التنظيم الحكومية هذة على توسيع واضح للسلطة المركزية ,و في أيار من عام 1975 تم الاتفاق في المجلس الأعلى على خطوط مركزية أضافية،إذ دمجت أمارة الشارقة حرسها الوطني في قوة الدفاع الاتحادية ،كذلك سلمت الإذاعة ألتابعه لها إلى وزارة المواصلات الاتحادية وأخضعت شرطتها لوزارة الداخلية و محاكمها لوزارة العدل في الاتحاد،كما ألغت علمها الخاص لتتخذ علم الاتحاد المثلث الألوان علما لها ،و سرعان ما اتخذت أمارتي الفجيرة ودبي الخطوات نفسها .(9)

وفي عام 1976 تم التوصل إلى دمج نهائي لقوة الدفاع الاتحادية مع قوات ابوظبي و دبي و عين الشيخ خليفة أبن أل نهيان ولي عهد ابوظبي نائب للقائد الأعلى للقوات الاتحادية الشيخ زايد أبن سلطان أل نهيان ,وعدلت الفقرة (142) في الدستور ،على حصر حق التجنيد و التسلح بالحكومة الاتحادية ،و في عام 1977 أبرمت الحكومة الاتحادية أتفاق مع فرنسا لإمدادها بالأسلحة و الطائرات لقوات الاتحاد إلى جانب تدريبها.(10)

وتجدر الإشارة إلى أن مجلس الأعلى للاتحاد مرر في 20 أيار من عام 1996 قرار جعل الدستور دائما أي بحذف كلمة مؤقت من نصوص أحكام الدستور ،و يتضمن نظام الحكم بالإضافة إلى المجلس الوطني الاتحادي سلطة قضائية مستقلة على رأسها المحكمة العليا .

ويمكن لنا القول مما سبق أن ولادة دولة الأمارات العربية المتحدة بنظام فيدرالي اتحادي قد جاء تصحيحا لوضع شاذ ، فقد كانت مجرد مشيخات كما أسلفنا ،تعتبر كل واحدة منها كيان سياسي بحد ذاته بالغ الصغر في المساحة و حجم السكان و في الموارد الأقتصاديه (قبل اكتشاف النفط)آنذاك., و عانت الخريطة السياسية لهذه المشيخات من مشاكل أهمها الشكل المجزأ آذ أن كل أمارة منها قد تناثرت أجزائها هنا و هناك.فتتألف كل من أمارة أبو ظبي وأمارة دبي وأمارة رأس الخيمة من جزئيين و أمارة عجمان من ثلاث أجزاء و أمارة الشارقة من خمس أجزاء, وأصبح من الشائع إضافة بعض المصطلحات إلى اسم الأمارة مثلا يقال أمارة ابوظبي و توابعها أو ملحقاتها ...و هكذا راجع خريطة (1),

كثيرا ما أنعكس هذا التجزؤ الجغرافي على المشكلات الحدودية بين هذه الأمارات مثل مشكلة الحدود التي كانت بين أمارتي دبي و الشارقة ،و جاء اكتشاف النفط ليزيد من حدتها و التي كانت تقف ورائها شركات النفط الأجنبية. و قد رافقت قيام اتحاد الأمارات هذه الكثير من الصعوبات و العقبات داخلية و خارجية ،تمثلت بجانب وضعها الجغرافي المجزأ و ما تركه الاستعمار البريطاني من مخلفات طوال فترة تواجده في هذه المنطقة . ولكن الاتحاد أي الاتحاد , يختلف في طبيعته عن أية دولة مركزية , فالنظام الفيدرالي قائم بالضرورة على فكرة المساومة وحل الخلاف بين الأطراف المكونة له ,فالأمارة الغنية بالسكان أو النفط لها ثقل يختلف عن ثقل الأمارة الفقيرة نفطيا و سكانيا ,و قد عكست أعوام المفاوضات التي تمت بين الحكام بين عامي (1968-1971)هذا الوضع . [11]

خريطة (1)
الحدود الإدارية بين الأمارات السبع قبل الاتحاد

المصدر:صبري فارس إلهيتي, الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية), دار رشيد للنشر, بغداد,1981 ,ص 231 .

وكانت مشكلة تمويل الاتحاد من أهم المشاكل التي تعرض لها الاتحاد ،فقد تقرر بعد مناقشات طويلة و كثيرة إلى توصل إلى قانون يحدد الميزانية التي بموجبها تتعين الحصة التي تؤديها كل أمارة و إمكانياتها الاقتصادية فكانت لأمارة ابوظبي الحصة الأكبر في تمويل الاتحاد و ذلك لارتفاع دخلها المالي إذ يتميز اقتصادها بالتنوع أي مشاركة القطاعات الغير النفطية مثل السياحة و التجارة و النقل بجانب القطاع النفطي راجع ص(14) ، فضلاً

عن كونها أكبر الأمارات من حيث المساحة آذ تشكل نسبة 87% من المساحة الكلية راجع جدول (1) وعدد سكانها راجع جدول (2), كما وتعد مدينة ابوظبي هي العاصمة الاتحادية.

وكما نوهنا سابقا ،بأن الفيدرالية ليست جامدة بل متحركة و متغيرة لأن متطلباتها تختلف باختلاف التغيرات التي يمر بها المجتمع ، فنتيجة انتعاش القطاع الخاص في كل مناطق الدولة أما نتيجة تحسن المدخرات الفردية أو بسبب تدفق الاستثمار من الدول الأخرى ،وقد نتج عن هذا التطور أن كثيرا من الأمارات باتت معنية بترقية مستوى البنية التحتية بالشكل الذي يمكنها من استيعاب التدفقات المالية خاصة في السنوات الأخيرة فبدأت بالأمارات العربية المتحدة مرحلة تحول كبير سواء على الصعيد الكيان الاتحادي أو على صعيد البناء الاقتصادي و يرى الذين عايشوا المسيرة الاتحادية منذ ما يزيد على ثلاثة عقود ،أن الأمارتيين بدأوا في التخلص من الحساسية التي كانت تناقش فيها قضية تنازع الاختصاصات بين السلطات المحلية و السلطات الاتحادية ، ألا أن حدة التسلط الفردي على الثروات النفطية ازدادت و خلقت تناقضا بين المصالح الذاتية للعائلات الحاكمة في الأمارات الغنية وبين المصالح العامة لكيان الاتحاد كما وخلقت أجهزة و مؤسسات محلية تنافس في ازدواجيتها الكيان الاتحادي و تحاول أضعافه, وأنهم باتوا أكثر استعدادا لقبول فكرة الفيدرالية دون أن يعني ذلك ضعفا للكيان الاتحادي و تقلص دور المؤسسات الاتحادية لصالح المؤسسات المحلية ،وكما كل الفيدراليات لدول أخرى ،باتت السلطة الاتحادية مسوؤلة عن الشؤون السيادية مثل السياسة الخارجية و الدفاع فضلا صلاحيات إصدار التشريعات ذات الطابع الاتحادي مثل بعض التشريعات الاقتصادية خاصة بعد نجاح المؤسسات المحلية في إدارة مرافق مثل الخدمات و التعليم و الصحة في بعض الأمارات مثل أبو ظبي و دبي و الشارقة .[12]

و أن تطوير أي شكل من إدارة الاتحاد و توزيع الاختصاصات لن يؤثر على رسوخ الاتحاد كاختيار نهائي لأبناء الأمارات الصغيرة الأخرى التي تعاني من قلة الموارد المالية ،فأن الانضمام للاتحاد و إلغاء الدوائر المحلية لصالح الدوائر الاتحادية ،لم يكن فقط قبولا بالتنازل عن الصلاحيات بل لتخفيف من الأعباء المالية لبعض الخدمات التي أصبحت من اختصاص الحكومة الاتحادية .[13]

المبحث الثالث
(المعطيات الجغرافية)
الموقع و المساحة

تقع دولة الأمارات العربية بين دائرتي عرض 22جنوبا ،26,5 شمالا وخطي طول (51 شرقا و 65,5شرقا) في القسم الجنوبي الغربي من قارة أسيا و في القسم الجنوبي الشرقي من شبه الجزيرة العربية، بمساحة تقدر با 83600 كم مربع مطلة على الخليج العربي بساحل طوله 644 كم وجميع الأمارات مطلة على الخليج العربي ماعدا أمارة الفجيرة التي تقع على ساحل عمان بساحل يبلغ طوله 90 كم أما الحدود مع الدول ألمجاوره فطولها 1016 كم منها 410 كم مع سلطنة عمان و 586 كم مع ألمملكه العربية السعودية و 20 كم مع دولة قطر ،ولدولة الأمارات العربية المتحدة أهميه كبيرة بموقعها الجغرافي هذا حيث الإطلالة على الخليج العربي و خليج عمان والقرب من مضيق هرمز لاحظ الخريطة(2)) المتحكم بمرور السفن منه و إليه وكمنفذ بحري مهم لتجارة الترانزيت ،وتقابلها إيران من الجهة الشمالية الشرقية وتجاورها المملكة العربية السعودية و قطر من الغرب و من الشرق سلطنة عمان.

خريطة (2)
موقع الجغرافي لدولة الأمارات العربية المتحدة

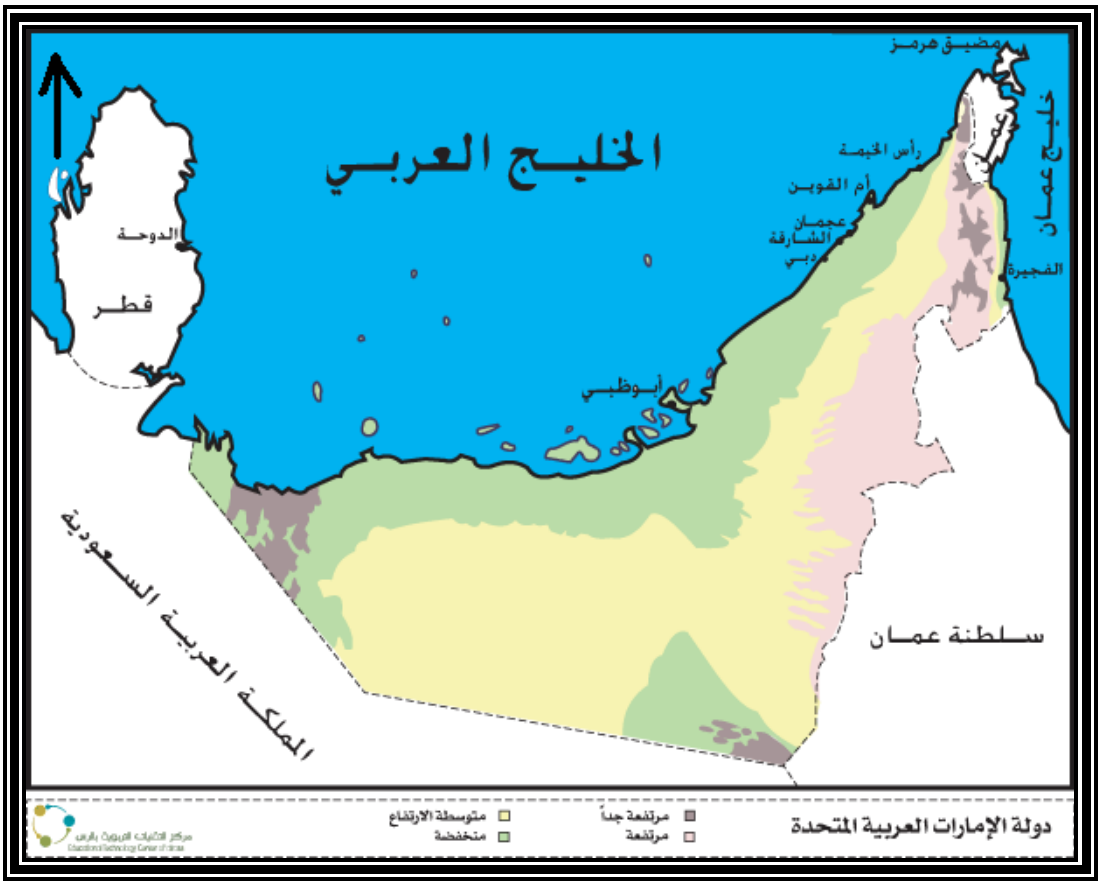

المصدر .www.united-emirates

وبهذا فهي تقع على أهم الطرق التجارية الرئيسية في المنطقة الرابطة بين جنوب وجنوب شرق أسيا والجزيرة العربية , إذا أخذنا كل أمارة على حده سنلاحظ مدى الضعف الكبير في التركيب السياسي لتلك الأمارات التي لا تعدو الواحدة منها دولة المدينة ,فنرى أن نسبة الحدود الساحلية | المساحة الكلية لبعض الأمارات تبلغ مثلا في أمارة دبي (1|20)كم2 و في أمارة الفجيرة (1|13)كم2 وهذا ما يشير إلى وجود مشكلة الدفاع عن الحدود الطويلة في تلك الأمارات و كذلك مشكلة صغر المساحة و العمق الاستراتيجي.

ولدولة الأمارات العربية المتحدة الكثير من الجزر المتناثرة في الخليج العربي تصل مساحتها حوالي 5900 كم2 منها 200 كم2 جزيرة لأمارة أبو ظبي أهمها جزيرة صير بني ياس، هذا بالإضافة إلى جزر الأمارات الأخرى، موسى و طنب الكبرى و الصغرى.

وتحتل دولة الأمارات العربية المتحدة ألمرتبه الثالثة بمساحتها بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (المملكة العربية السعودية ،الكويت ،قطر ،البحرين ،سلطنة عمان ،الإمارات العربية المتحدة) آذ تأتي بعد كل من المملكة العربية السعودية و سلطنة عمان .[14]

وهذة المساحة الكبيرة إلى حدا ما بالنسبة لدول الخليج العربي تعطي لدولة الأمارات العربية المتحدة ميزة دفاعية وذلك من خلال استغلال عمقها الاستراتيجي المتمثل في الصحراء المكونة لمعظم أراضيها و التي هي امتداد لصحراء الجزيرة العربية .

يستأثر الموقع الجغرافي لدولة الأمارات العربية المتحدة باهتمام كبير بالنسبة لأمن الخليج العربي و اقتصادياته لقربه بالنسبة لمضيق هرمز آذ تشارك إلى حد ما مع سلطنة عمان و دولة إيران بالتحكم بهذا الموقع الاستراتيجي المؤثر على الصعيدين الاقتصادي و الأمني في هذة المنطقة التي تعتبر من أهم المناطق حساسية في العالم بحكم مواردها النفطية الغنية .

تعد دولة الأمارات العربية المتحدة من أحدث الدول العربية،فقد قام الاتحاد بين الأمارات في الثاني من كانون الأول 1971 وعلى هذا الأساس فان مساحة الدولة تتوزع كما يوضح جدول(1)

جدول (1)
مساحات الأمارات العربية و نسبها المئوية%

الأمارات	المساحة إكم	النسبة المئوية%
أبو ظبي	73000	%87,3
دبي	3900	%4,6
الشارقة	2600	%3,1
راس الخيمة	1700	%2,17
الفجيرة	1200	%1,4
أم القيوين	800	%1
عجمان	400	% 0,4
الإجمالي	83600	%100

المصدر : من عمل الباحثة بالاستناد إلى 1- محمد صالح العجيلي, دولة الأمارات العربية المتحدة(دراسة في الجغرافية السياسية)
2- مركز الأمارات العربية للدراسات و البحوث الاستراتيجية,أبو ظبي,2000,ص 36_37.

2- السكان

يبلغ عدد سكان دولة الأمارات العربية 3754000* نسمة حسب إحصاء عام 2002 بزيادة تبلغ 80%عن عام 1995 بكثافة سكانية تصل إلى 29 نسمة إكم ويتركز السكان في أمارتي أبو ظبي و دبي فالشارقة وتبلغ نسبة المواطنون 21% إذ توجد أكثر من 200 جنسية في دولة الأمارات العربية المتحدة متعايشة فيما بينها وتمارس طقوسها الدينية المختلفة بكل حرية و أغلبهم آسيويين آذ يشكلون 85 %من سكان البلاد
و هذا ضعف جيوبوليتيكي تتعرض له دولة الأمارات العربية لأنه يخلق استعمار استيطاني يؤثر على ثقافة وهوية البلد العربية بالإضافة ألي التقاليد و الممارسات الدينية لما تلعبه من دور في تجانس بنية السكان آذ التعقد الديني و القومي يضعف من قوة الدولة .
ويتوزع السكان على الأمارات حسب جدول (2)

جدول (2)
عدد السكان في الأمارات العربية و نسبها المئوية% لعام 2002

الأمارة	عدد السكان/نسمة	النسبة المئوية %
ابوظبي	1470000	% 39
دبي	1112000	% 29.6
الشارقة	599000	% 15.9
عجمان	215000	% 5.7
رأس الخيمة	187000	% 4.9
الفجيرة	11200 0	% 2.9
أم القيوين	59000	% 1.5
الإجمالي	3754000	% 100

المصدر, من عمل الباحثة بالاستعانة بالموقع الالكتروني www.unite -emirates d

و يبلغ عدد ألذكور 2.5 مليون أكثر من ضعف عدد الإناث البالغ عددهن 1.2 مليون ، عدد السكان دون أل 15 سنة يبلغ 955000 و من سن 15 -45 نحو 2120000 آذ يشكلون أكثر من 53 % أما معدل الزيادة فتبلغ 7.6 % وهو أعلى معدل نمو في العالم لكثرة التوافد على الدولة.

3- المناخ

تقع دولة الأمارات العربية في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر أسيا و شمال أفريقيا و تخضع في الوقت نفسه لتأثيرات المحيط الهندي لوقوعها على ساحل الخليج العربي و خليج عمان الذي يتصل بالبحر الأحمر عن طريق مضيق باب المندب،و ترتبط معدلات درجة الحرارة الشديدة صيفا بارتفاع نسبة الرطوبة آذ تصل إلى 49 م وفي فصل الشتاء تصل إلى 5 م، ويصل المعدل السنوي لدرجة الحرارة 18 م شتاءا و 37 م صيفا ، كما و يلاحظ عموما وجود فروق كبيرة بين مناطق الساحل و المناطق ألصحراويه الداخلية و المرتفعات ، فعلى الساحل يزيد متوسط درجة الحرارة عن 37,7 في شهر تموز و ترتفع الرطوبة النسبية لتصل أحيانا حد الإشباع 90 %، بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الأعظم من البلاد في حين يعتدل المناخ في المناطق الجبلية و المرتفعات .و تهب على الدولة نوعان من الرياح الموسمية و الغير الموسمية وتعد الموسمية منها أهم النوعين و هي تشتد في الربيع و القسم الأخير من الصيف ،تنقسم إلى نوعين والأولى هي الرياح الشمالية و التي تمتاز بجفافها و أحيانا محملة بالأتربة والنوع الثاني هي الرياح جنوبية شرقية و تكون قصيرة الأمد شديدة الرطوبة .

تعاني الدولة من قلة الأمطار وتذبذب كمياتها من سنة لأخرى كما تتباين من منطقة لأخرى و يبلغ هطول الأمطار السنوي نحو 128,3 ملم ، فهي تكثر في أمارتي الفجيرة و رأس الخيمة لموقعيهما الجغرافيين و قربهيما من السلاسل الجبلية.

4- طبيعة الأرض و المياه

تتكون أراضي الدولة في معظمها من الصحاري و لاسيما في المناطق الغربية الداخلية و تتخللها عدة واحات خاصة في منطقة العين (أمارة ابوظبي) و ضواحيها و سهولها الساحلية ضيقة تحصرها مناطق صحراوية رملية من الجنوب والغرب و هي امتداد لصحراء شبة الجزيرة العربية بينما توجد المرتفعات في أقصى الشرق والشرق الجنوبي، و تستغل المياه ألجوفيه التي تتوفر بفضل وجود جبل حفيت عن طريق شبكة ري تعرف بالافلاج ،إضافة إلى المراعي الموجودة في منطقة الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية . و لا توجد انهار في البلاد آذ توجد سيول موسمية و معظم المياه المستخرجة من الآبار في المنطقة الشمالية في العين و موزعة على أكثر مناطق الأمارات و هي مالحة وتحتاج إلى تحلية ،كما و تمتاز سواحل الدولة كونها رملية باستثناء المنطقة الشمالية في أمارة رأس الخيمة التي تشكل رأس سلسلة جبال حجر،المياه الإقليمية للدولة فهي ضحلة عموما و هذة سمة واضحة للقسم الأكبر من المساحة المغمورة بمياه الخليج العربي و تتصف المياه الإقليمية كذلك بكثرة الشعب المرجانية و هي تشكل موانع طبيعية للملاحة البحرية ،ألا أنها غنية بمحار اللؤلؤة الذي تشتهر به دول الخليج العربي (ما عدا العراق) كمصدر رئيسي للدخل على مر العصور (قبل اكتشاف النفط)

تعاني دولة الأمارات العربية عجز مائي قدره 2 مليار متر مكعب باستهلاك بلغ 550 لتر للفرد الواحد يوميا بالإضافة شحه في المياه السطحية و وقوعها في المنطقة الجافة وشبه الجافة من العالم جعلها تعتمد على المياه الجوفية و تحلية المياه المالحة و معالجة مياه الصرف الصحي و الزراعي لسد حاجتها من المياه , آذ أنشأت دولة الأمارات العربية المتحدة أكثر من 115 سدا و حاجزا على الأودية للاستفادة من مياه السيول لتغذية المخزون الجوفي ,حيث تختزن ما يقارب 120 -140 مليون متر مكعب من المياه سنويا , وتأتي دولة الأمارات العربية في مقدمة دول الخليج العربي في تحلية مياه البحر بنسبة 65,5% من احتياجاتها المائية آذ تنتج 8,3 مليون متر مكعب من المياه يوميا .

أما معالجة مياه الصرف الصحي فتستخدم دولة الأمارات العربية ما يقارب 108 مليون متر مكعب سنويا.[14]

5- النشاط الاقتصادي

يعد اكتشاف النفط حدثا فاصل بين مرحلتين مختلفتين في حياة سكان دول الخليج العربي و منها دولة الأمارات العربية المتحدة آذ غمرها بثروة طائلة كان لها الفضل الأكبر في تطورها و تغيير معالمها الاجتماعية والاقتصادية و قد ظهر النفط لأول مرة في أمارة ابوظبي التي تشكل نحو 80 % من الإنتاج الكلي للأمارات ،أما أمارة دبي فتساهم بنحو 10 % من إلا نتاج و تساهم أمارة الشارقة ب 5 %، و تحوي ابوظبي احتياطيا هائلا من الغاز الطبيعي يصل إلى 78 % من الإنتاج الكلي والنسبة المتبقية تنتج من أمارة دبي .و قد بلغ مساهمة القطاع النفطي في الدخل 60,16 مليار دولار لعام 2006 أي ارتفع بنسبة23 % عن عام 2005 حيث كان 49,9 .(15).

, بلغ الناتج المحلي الإجمالي لدولة الأمارات العربية المتحدة 177,5 مليار دولار عام 2007 أرتفع مقارنة بعام 2005 الذي كان 154,6 مليار دولار فهي من أغنى الدول في المنطقة .[16]

أما على مستوى الأنشطة الأخرى فتعاني الدولة من القصور الشديد في الموارد الزراعية سواء من ناحية توفير مياه الري أو من حيث الأراضي الصالحة للزراعة ،و الأراضي المزروعة لا تتجاوز (30)ألف هكتار أو نحو 4 % من المساحة الكلية تتركز اغلبها في أمارة رأس الخيمة و في منطقة العين في أمارة أبو ظبي.[17]

أما الصناعات التحويلية التي ارتفعت قيمتها المضافة بنسبة 11,8 % لتصل إلى 21 مليار دولار عام 2006 بعد ما كانت 18,8 مليار دولار عام 2005 لتشكل نسبة 11,9 %,وكذلك استثمار الثروة السمكية ،والتي كانت تعد من أهم الأنشطة التقليدية بالنسبة للاقتصاد ألأماراتي و أخذت تقل أهميتها بسبب تزايد ألإقبال على المهن التجارية و بناء العقارات و الأعمال الحكومية التي ترد مردودا ماليا كبيرا ،و تحاول دولة الأمارات العربية المتحدة أن تنوع اقتصادها وذلك بالاهتمام بالقطاعات الغير النفطية مثل التجارة و السياحة التي زاد مردوها المالي خاصة بعد جذب الاستثمارات الأجنبية في بناء الفنادق والمراكز السياحية خاصة في أمارة دبي التي تعد العاصمة الاقتصادية للبلاد، كما تعد دولة الأمارات الأولى عربيا في جذب الأستثمارت خاصة الأجنبية منها في قطاعي العقارات والسياحة آذ بلغ أجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدولة الإمارات لعام 1999 **حوالي 0.2 مليار دولار أي ما يعادل نسبة 0.02 % إلى أجمالي الاستثمارات العالمية وارتفعت ألي 13,2 مليار دولار عام 2007 بنسبة 3% عن عام 2006 كانت 12,8 مليار دولار.[18]

بلغ عدد الشركات الأجنبية العاملة في الدولة في منتصف عام 2000 حوالي 1163 شركة منها 547 شركة في دبي بنسبة 47% ، تليها ابوظبي التي بلغ نصيبها 466 شركة بنسبة 40%(19) وكما هو مبين تفصيليا في جدول(3)

جدول (3)

عدد الشركات الأجنبية العاملة في دولة الأمارات العربية

الامارة	العدد	النسبة
دبي	547	%47.1
ابوظبي	466	%40.1
العين	30	%2.6
الشارقة	83	%7.2
رأس الخيمة	17	%1.5
الفجيرة	15	%1.0
عجمان	4	%0.4

أم القيوين	1	%1.0
المجموع	1163	%100

المصدر:مركز المعلومات ,الاستثمار ألأجنبي و نسبة المشاركة فيه و البيئة القانونية المنظمة له في دولة الأمارات العربية ,أبو ظبي ,2001 , ص 6.

وهنا يجب أن ننوه إلى الخطر التزايد الكبير للاستثمارات الأجنبية في دولة الأمارات العربية آذ يترك أثرا بليغا على قوة الدولة المتمثل في ضعف سيطرة الدولة على المؤسسات الاقتصادية المحتكرة من قبل دول أخرى, هذا الاحتكار حتما سيؤثر على اتخاذ القرار السياسي للدولة في المحافل الدولية .

المبحث الرابع
المؤسسات الدستورية لدولة الأمارات العربية المتحدة

لأهمية المؤسسات السياسية في رسم مسار و توجهات السياسة الداخلية و لخارجية لدولة الأمارات سوف يتم تناولها , علما بان أهمية هذة المؤسسات تتباين فيما بينها وذلك لان الدستور لم يوازن في منح الصلاحيات بين هذه المؤسسات[20]

1- المجلس الأعلى للاتحاد

المجلس الأعلى للاتحاد هو أعلى سلطة اتحادية و سياسية في دولة الاتحاد , كما تقرر مادة 46 من نص الدستور و هو وصف يتفق مع الاختصاصات المنوطة به و بالتالي أن هذا المجلس مسوؤل عن السلطة التشريعية و التنفيذية , ويتكون من حكام الأمارات السبع المكونة منها الدولة الاتحادية و عضوية المجلس مرتبطة بصفة الحاكم في أمارته وهذا يعني أن المجلس الأعلى للاتحاد يعكس الوجود أو الكيان المستقل للأمارات و لا يعكس الفكرة الاندماجية و لا يمثل شعب الدولة , و يعقد المجلس اجتماعاتة في عاصمة الاتحاد و يجوز عقدها في مكان أخر متفق علية مسبقا حسب المادة 50 و عند التصويت على القرارات بأغلبية خمسة أعضاء على أن تشمل صوتي أماراتي أبو ظبي و دبي تأكيدا على أولوية و مكانة هاتين الأمارتين في الاتحاد أي أنهما يمتلكان حق النقض , يتمتع المجلس الأعلى للاتحاد باختصاصات (تشريعية و تنفيذية) و تنقسم السلطة التشريعية إلى قسمين قسم منها يمارسها المجلس الأعلى لوحده من دون تدخل من جانب السلطات و الهيئات الأخرى , و القسم الثاني اختصاصات يمارسها عن طريق الاتحاد و مجلس الوزراء ومن الاختصاصات التنفيذية التي ينفرد بها المجلس الأعلى للاتحاد [21]

مثل قبول عضو جديد بالاتحاد و انتخاب الرئيس و نائبه و رسم السياسة العامة لدولة و هو من أهم الاختصاصات و تعين رئيس مجلس الوزراء و التفويض في إصدار المراسيم الصادرة من فبل رئيس الاتحاد و مجلس الوزراء و أبرام المعاهدات و الاتفاقيات الدولية آذ ينفرد المجلس بالشؤون الخارجية و العلاقات الدولية [22]

أما الاختصاصات الأخرى التي يمارسها المجلس عن طريق السلطات أو الهيئات الأخرى فهي , التصديق على المعاهدات الدولية و التصديق على الحرب الدفاعية و التصديق على إعلان الأحكام العرفية و تعيين رئيس و قضاة المحكمة الاتحادية العليا و قبول استقالتهم و فصلهم , و بالتالي يعد المجلس الأعلى للاتحاد هو الذي يملك القرار النهائي بالنسبة للقوانين الاتحادية إذ يملك الاعتراض عليها و الموافقة عليها .

2- رئيس الاتحاد و نائبه

أن الدستور ساوى بالأهمية بين الرئيس و نائبه و ذلك إرساء المساواة المطلقة بين الأمارات كافة , وفي ضوء قيام دولة الاتحاد ووضع الدستور كان من الضروري أن تكون رئاسة الاتحاد من نصيب حاكم الأمارة الأكثر أهمية وهي أبو ظبي (كما بينا سابقا)و أن تكون نيابة الرئاسة من نصيب الأمارة التي تليها في الأهمية و هي دبي , و يمارس نائب الرئيس جميع اختصاصات الرئيس عند غيابة واختصاصات الرئيس الاتحاد التي ينفرد بها و هي , رئاسته للمجلس الأعلى للاتحاد و دعوة المجلس الأعلى للاجتماع و يفض اجتماعاته وفقا للقواعد الدستورية و دعوة إلى اجتماع مشترك بين المجلس الأعلى و مجلس الوزراء الاتحاد عند الضرورة و يوقع القوانين و المراسيم و القرارات الاتحادية التي يصدق عليها المجلس الأعلى و الأشراف على تنفيذها بواسطة مجلس الوزراء يمثل الاتحاد في الداخل و الخارج باعتباره رئيس الدولة أما الاختصاصات التي يمارسها رئيس الاتحاد عن طريق المجلس الأعلى و مجلس الوزراء, و تتمثل بحق العفو أو التخفيف العقوبة و يصادق على أحكام الإعدام وفق لأحكام الدستور و تعيين الممثلين الدبلوماسيين للاتحاد لدى الدول الأجنبية و الهيئات الدولية , و التوقيع على أوراق اعتمادهم و يقبل أوراق الممثلين الدبلوماسيين الأجانب لدى الدولة و يمارس أية اختصاصات أخرى يخوله أيها المجلس الأعلى و كذلك حل المجلس الوطني الاتحادي و ذلك بموافقة المجلس الأعلى .[23]

3- مجلس الوزراء الاتحادي

مجلس الوزراء الاتحادي هو الهيئة التنفيذية للاتحاد , و المجلس المسؤول أمام رئيس الدولة الاتحادية و المجلس الأعلى و يتكون من رئيس المجلس و نائبه , و يعين رئيس المجلس من قبل المجلس الأعلى للاتحاد , أما نائبه فيتم تعيينه بمرسوم من قبل رئيس الاتحاد , وحددت اختصاصات مجلس الوزراء بمتابعة السياسة العامة للحكومة في الداخل و الخارج و اقتراح مشروعات القوانين الاتحادية و وضع اللوائح اللازمة لتنفيذها و أحالتها إلى المجلس الوطني الاتحادي و أعداد مشروعات المراسيم و القرارات المختلفة و الأشراف على تنفيذ أحكام المحاكم الاتحادية و المعاهدات و الاتفاقيات الدولية و تعيين و عزل الموظفين الاتحاديين و مراقبة سير الإدارات و المصالح العامة للدولة الاتحادية , و رئيس مجلس الوزراء لا يعتبر رئيسا أداريا بل رئيسا سياسيا و هو الذي يختارهم و بقائهم مقترن بمدى تعاونهم معه , أما الاختصاصات التي يمارسها كل وزير تتمثل باقتراح السياسة العامة لوزارته الأشراف على سير العمل فيها تنفيذ الميزانية العامة للاتحاد و تخويل بعض من صلاحياته إلى وكيل الوزارة .[24]

4- المجلس الوطني الاتحادي

تتألف السلطة التشريعية من مجلس واحد هو "المجلس الاتحادي الوطني". ولا .يتألف المجلس من 40 عضوا، يعين حكام الإمارات السبع 20 عضوا منهم لولاية مدتها سنتان، بينما يتولى مجمع انتخابي من 7000 شخص تختارهم الحكومات المحلية انتخاب أل 20 عضوا المتبقين,أما حصة كل من إمارتي أبو ظبي ودبي في المجلس الوطني الاتحادي فهي 8 أعضاء، وحصة كل من إمارتي الشارقة ورأس الخيمة فهي 6 أعضاء، وحصة كل من إمارة عجمان، أم القيوين والفجيرة فهي 4 أعضاء و المجلس الوطني الاتحادي يتميز بالضعف في بنيته السياسية إذ لا يمارس العملية المناطه به ألا بصوره استشارية بالاضافه إلى الارتباطات القبلية و العشائرية يراجع المجلس الوطني الاتحادي التشريعات ويقترح التعديلات عليها، ولكنه لا يملك سلطة معارضة التشريعات المقترحة أو نقضها أو اقتراح قوانين جديدة. وبهذه الصورة يبقى المجلس هيئة استشارية إلى حد بعيد. ولكن للمجلس حق فحص وتعديل التشريع المقترح وسلطة استدعاء واستجواب أي وزير اتحادي، وأي عضو من أعضاء المجلس الوطني ذاته, ومن أبرز واجبات المجلس مناقشة الميزانية السنوي والدستور, وضع السلطتين التنفيذية و التشريعية بين أيدي المجلس الأعلى و رئيسه و المجلس الوزراء و المجلس الوطني , ألا السلطة الحقيقة في دولة الأمارات العربية المتحدة هي السلطة التنفيذية وتتمثل بالمجلس الأعلى و رئيسه و مجلس الوزراء.[25]

المبحث الخامس
علاقات دولة الأمارات العربية المتحدة مع الدول الجوار و الدول الإقليمية و القوى الدولية

تتميز السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة منذ حصولها على الاستقلال بالثبات و الحيادية وقد نص الدستور المؤقت في المادة الأولى على أن الأمارات العربية دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة، ويجوز لأي قطر عربي مستقل أن ينضم إلى الاتحاد متى وافق المجلس الأعلى للاتحاد على ذلك بإجماع الآراء ,وحددت المادة السادسة انتماء الدولة وأن الاتحاد جزء من الوطن العربي الكبير تربطه به روابط الدين واللغة والتاريخ والمصير المشترك، وشعب الاتحاد شعب واحد، وهو جزء من الأمة العربية ونصت المادة الثانية عشرة من الدستور المؤقت على أن تستهدف سياسة الاتحاد الخارجية نصرة القضايا والمصالح العربية والإسلامية وتوثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس من مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ونلاحظ أن أهداف السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة واقعية وعملية وتتفق مع إمكاناتها كدولة صغيرة، تتصرف بقدر ما تحتمل، كما تتفق مع انتمائها الجغرافي والقومي والديني , الحفاظ على الاستقلال والسيادة وعلى الأمن والاستقرار، ودفع العدوان وتوفير الحياة الأفضل للمواطنين، هي مهمات تأتي على رأس الأولويات بالنسبة لكل دول العالم، مهما اختلف حجمها وتفاوتت إمكانياتها , كما استطاعت دولة الإمارات المتحدة أن تكون علاقات متوازنة مع جميع الدول في عالم يحكمه الصراع وتتجاذبه الخلافات ، ولذلك فان علاقات الإمارات مع العالم تشهد كل يوم توطيداً مستمراً بحيث أصبحت ترتبط بعلاقات دبلوماسية كاملة مع أكثر من 104 دولة, وفي اتجاه سعيها وحرصها على تطوير علاقاتها مع دول وشعوب العالم انضمت دولة الإمارات إلى العديد من المنظمات الدولية والإقليمية والعربية، كما اتسعت علاقاتها مع دول العالم من خلال ممارساتها والتزاماتها المختلفة فانضمت إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية والصناعية الدولية كما شملت الاتفاقات الثنائية جميع ميادين التعاون التجاري والصناعي والثقافي والصحي والقضائي والقانوني وفي قطاع النقل والمواصلات وغيرها.[26]

أولا- دول الجوار
1-المملكة العربية السعودية

منذ أن بدأت الشركات النفطية الأجنبية بحثها عن النفط ظهرت مشاكل الحدود بين السعودية وأمارة أبو ظبي قبل إعلان دولة الأمارات العربية لمتحدة و كان هذا عام 1949 عندما بدأت شركة العربية الأمريكية(ارامكو)التنقيب في المنطقة الحدودية (سبخة مطي) فبرغم من انسحاب الشركة بضغط بريطاني ألا أن مشكلة السيادة على تلك المنطقة لم تحل و بعد فشل محادثات في مؤتمر لندن 1951 و مؤتمر الدمام (1952) , وطوال الخمسينات ظل الأمر معلقا إلى أن حصلت الأمارات على استقلالها من بريطانيا عام 1971 و قام الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان بزيارة السعودية عام 1974 والتقى الملك فيصل ابن عبد العزيز في الرياض و انتهى الأمر بتنازل أبو ظبي عن الممر ساحلي يصل السعودية بخور العديد على أن تتنازل السعودية عن المطالبة بمنطقة البريمي , وهكذا انتهى الخلاف بين الأمارات و السعودية سلميا و بشكل كفل حقوق و مطالب الطرفين و أكد الشيخ زايد بن سلطان أل نهيان متانة العلاقة بالمملكة العربية السعودية بقوله (نظرتنا إلى المملكة العربية السعودية , هي نظرتنا إلى دولة عربية كبرى شقيقة و صديقة و السبب أولا-أنها الدولة الوحيدة الأقرب ألينا و ثانيا –لأنها الدولة التي عاصرت أسلافنا وأسلاف أسلافنا و ثالثا-لأننا أخوة عرب جميعا تربطنا أواصر من الدم و العروبة و الإسلام) وتعد المملكة العربية السعودية حليفا قوي لدولة الأمارات العربية المتحدة.[27]

2- مملكة قطر

تعد قطر شبه جزيرة تحيطها المياه من ثلاث جهات, و هي تقع في منتصف الخليج العربي , و يقع بالقرب من الحافة الجنوبية لشبه جزيرة قطر (خور العديد) الذي كان سابقا الفاصل الجغرافي بينهما وبين أمارة ابوظبي بينما تعد منطقة (دوحة سلوى)الحد الفاصل بين قطر و إقليم الإحساء في المملكة العربية السعودية ,

مراجعة تاريخ مملكة قطر يبن لنا أن الأحداث فيها مرتبطة بالأحداث في البحرين و السعودية و الأمارات , بحكم الموقع الجغرافي و ولاء القبائل التي سكنت قطر للقبائل تلك لأنها من بطونها أي امتداد لها , آذ أهم القبائل التي هاجرت إلى قطر من منطقة الإحساء في السعودية ومن أمارة عجمان في الأمارات ,و أول مشكلة بين قطر و أبو ظبي عرفت باسم العديد نسبة الخور العديد التي طالبت به كلا من قطر وابوظبي في عام 1881 وظلت السيادة متأرجحة على خور العديد لفترة طويلة إلى إعلان دولة الأمارات العربية المتحدة و دولة قطر بعد استقلال الدولتين عام 1971 وعندها تم حل المشاكل الحدودية بينهما , فقد تنازلت دولة الأمارات عن الشريط الحدودي الذي يربط الأمارات بقطر إلى السعودية بموجب اتفاقية بينها ومملكة السعودية عام 1974 و انتهت معها قصة الخلاف على خور العديد وتحسنت العلاقات بين البلدين فأصبح هناك نحو تواصل أكبر بين الدولتين في جميع المجالات سواء في المجال الاقتصادي أو الاجتماعي أو السياسي أو غيرها كما ظهرت بالوقت الحالي فكرة أو موضوع إقامة جسر بين قطر والإمارات كخطوة إيجابية أخرى, وانطلاقة مثل هذا المشروع ستسهم في تسهيل اللقاء وتختزل الجهد والزمن والمسافة وتوفر قدراً كبيراً من الراحة للطرفين، ويكون بمقدور أبناء البلدين التنقل بالبطاقة الشخصية دون عوائق أو صعوبات، كما أن لهذا المشروع جدوى اقتصادية من حيث توجه الاستثمارات والتبادل التجاري, و التعاون في المجال الاقتصادي بين البلدين شهد نقلة نوعية وضعتهما في الخريطة الاقتصادية العالمية وذلك في قطاعات الصناعات المرتبطة بتسييل الغاز والنفط وصناعات الأسمدة والبتروكيماويات ومشيرةً إلى أنه جرى عقد عدة اتفاقيات وافتتاح العديد من المشروعات الهامة بهذا الخصوص بلغت تكلفتها المليارات من الدولارات .[28]

3-سلطنة عمان

منذ إعلان دولة الأمارات العربية المتحدة و سلطنة عمان تطالب بمنطقة (مسكت) في أمارة رأس الخيمة و تبعد هذه المنطقة نحو احد عشر ميلا من الأراضي العمانية , كما تطالب بمنطقة أخرى في راس الخيمة تقع شمال منطقة (شصم) على ساحل الخليج العربي , وفي عام 1977 حددت عمان مطالبها من راس الخيمة بشريط ساحلي طوله عشرة أميال كامتداد جنوبي لشبه جزيرة مسندم العمانية , وقد ساندت طهران مسقط في مطالبها هذة لأهمية راس مسندم الاستراتيجية خاصة بعد اكتشاف النفط في الجرف القاري فيها , حملت الإيرانيين على السعي إلى تطوير نقاط تفتيش السفن والناقلات على جانبي مضيق هرمز وذلك بهدف تطوير هذة النقاط إلى اتفاقية دفاع مشترك بين طهران و مسقط تدخل منطقة (مسندم) جزءا منها , فتكتمل بذلك لإيران بعد إمساكها بجزر طنب الكبرى و الصغرى و أبو موسى و السيطرة على مدخل الخليج و قد كان هذا المواضيع حساسية في العلاقات الخليجية , وكان هذا أهم أسباب أخفاق مؤتمر مسقط عام 1976 إذ طالبت إيران و عمان بالأشراف على مدخل مضيق هرمز. [29]

و قد ظهر التأييد الإيراني لسلطنة عمان واضحا في البيان المشترك الذي أعلن عقب زيارة شاه إيران آنذاك لعمان في عام 1977, وقد ركز على الحق العماني في المطالبة بالشريط الساحلي,و قد حصلت محاولات للحد من التأييد الإيراني لعمان و في عام 1986 تم التوصل إلى اتفاق بين مسقط و أمارة راس الخيمة حصلت مسقط بموجبة على الشريط الساحلي الذي طالبت به , ألا أن المشكلة الحدودية لم تنته لرفض القبائل التي تكن الشريط الساحلي الانضمام إلى سلطنة عمان و طالبت بإقامة أمارة ثامنة ضمن الأمارات العربية المتحدة , ولا يقتصر نزاع السلطنة الحدودي مع أمارة راس الخيمة , بل يشمل بعض الأمارات الاتحاد السياسي الأخرى,و يمكن أن نلاحظ أن مساعي الوساطة السعودية قد تعثرت بين سلطنة عمان و دولة الأمارات العربية المتحدة وفقد كان هناك الموقف العماني الرافض للاتفاق السعودي الإماراتي عام 1974 الحدودي , الذي رأت فيه عمان تنازلا من الأمارات عن حقوق لا تملكها , كذلك الملف الحدودي بين السعودية و عمان ضاغطا بثقله على هذة العلاقات حتى عام 1990 بزيارة سلطان عمان قابوس ابن سعيد للرياض وقع خلالها اتفاقية لترسيم الحدود بين البلدين و بذلك تكون السلطنة قد قبلت بالاتفاقية التي أبرمتها الرياض مع أبو ظبي عام 1974.[30]

وفي عام 1999 وقع رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس بن سعيد، سلطان عمان اتفاقية لترسيم الحدود الإماراتية ـ العمانية في القطاع الممتد من "أم الزمول" إلى شرق "العقيدات"، ووجدت تطبيقا لها خلال السنوات اللاحقة على الرغم من بعض الصعوبات التي اكتنفت وضع الخرائط والعلامات الحدودية بسبب صعوبة تضاريس المنطقة لإمارات وعمان.وقد تم الترسيم النهائي للحدود في عام 2009 من خلال التوقيع على قوائم الإحداثيات النهائية والخرائط التفصيلية الخاصة باتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في عام 2003 بشأن تحديد الحدود في القطاعات الممتدة من شرق منطقة "العقيدات" إلى منطقة "الدارة" فكانت علامة بارزة في مسار العلاقات حسن الجوار بين الدولتين وان العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان تمثل إضافة قوية للعمل الخليجي المشترك، وأن أية مشكلة بين الدول الخليجية أو العربية مهما كانت شدتها ودرجة تعقيدها يمكن تجاوزها إذا توافرت إرادة التعامل معها وحلها بروح أخوية إيجابية وإذا كانت هناك نية حقيقية لطي صفحتها,و أن ما يعمق العلاقات ويقويها بين الدول هو استنادها إلى قاعدة صلبة من المصالح المترابطة وهذا ما يحدث بين الإمارات وعمان من خلال اللجنة الإماراتية-العمانية العليا المشتركة ومن خلال العديد من المشروعات المشتركة حتى إن الإحصاءات تشير إلى أن الإمارات هي الشريك التجاري الأول لسلطنة عمان وأن العلاقات بين الجانبين مرشحة لمزيد من التطور . (31)

ثانيا- الدول الإقليمية

1- إيران

تشهد العلاقات الامارتية- الإيرانية توترا بسبب احتلال الأخيرة لثلاث جزر تقع عند مدخل مضيق هرمز(طنب الكبرى و طنب الصغرى و ابوموسى) منذ عام 1971 لأهمية مواقعها الاستراتيجية و لتحكم بسير السفن خاصة النفطية منها وبذلك تسيطر على الخليج العربي مستعينة بموقعها أي إيران المطل على الخليج العربي, و من المستحسن التعرض ولو بشيء من الإيجاز لأهميته هذة الجزر الاستراتيجية، وذلك بغية الوصول إلى فهم أفضل لطبيعة النزاع من جانبه الاستراتيجي.

I - الأهمية الاستراتيجية للجزر العربية الثلاث

تستقي الجزر العربية الثلاث أهميتها الاستراتيجية من الأهمية الاستراتيجية للخليج ذاته, فعبر بوابة هذا الخليج (مضيق هرمز) يمر 86% من صادرات نفط الشرق الأوسط إلى العالم الصناعي، ومن دوله تستورد الولايات المتحدة الأمريكية ما يزيد على 60 % من احتياجاتها البترولية. وتختزن دولة في باطن أراضيها أكبر مخزون نفطي في العالم, وعبر هذه البوابة تصل إلى دول الخليج أكثر من 45 % من صادرات الدول الصناعية، فضلا عما يمثله موقع الخليج الجغرافي كمنطقة لطرق المواصلات البحرية بين آسيا وإفريقيا وأوروبا, ووسط هذه المعطيات تأتي الأهمية الإستراتيجية للجزر الثلاث, فبحكم موقعها الجغرافي في الخليج تتحكم هذه الجزر في الممرات الملاحية الدولية في الخليج العربي المحددة من طرف المنظمة البحرية الاستشارية , فقد حددت هذه المنظمة الممرات الملاحية في الخليج العربي في ثلاث مناطق هي :

1- منطقة مضيق هرمز
2- منطقة جزر الطنب و فارور
3- منطقة رأس التنورة

تقع المنطقة الثانية في الجهة الجنوبية للخليج العربي باتجاه غرب مضيق هرمز، وأهمها جزر طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى وصري وفارور، تمتاز بعمق مياهها وكثافة حركة الملاحة فيها وازدحامها، و هناك خطين لمرور السفن فيها يقع الخط الأول في الشرق ويتجه نحو الخليج العربي، بينما يقع الخط الثاني في الغرب ويتجه خارج الخليج العربي , وبسبب كثافة حركة الملاحة في المنطقة الواقعة بين مدخل مضيق هرمز وحتى جزيرة فارور، فإن الملاحة فيها تخضع للقواعد وضعتها منظمة أعلاه ن وبموجب هذه القواعد فهناك مسار للسفن الداخلة إلى الخليج ويحاذي هذه المسار الساحل الإيراني، ومسار آخر للسفن الخارجة من الخليج ويحاذي الساحل العربي، ويبعد هذا المسار الخارج من الخليج شمالا عن جزيرة طنب الكبرى وطنب الصغرى تشرفان على المسارين ، بينما يشرف الجزء الشمالي من جزيرة أبو موسى على الجهة الجنوبية للمسار

البحري الخارج من الخليج، ولذا فإن معظم القوات الإيرانية التي تحتل الجزيرة اتخذت مواقعها في شمال الجزيرة وذلك لما يمثله هذا الجزء من أهمية استراتيجية كنقطة إشراف ومراقب على خطوط الملاحة الدولية في الخليج, فالجزر العربية الثلاث إذن في مواقعها هذا أشبه بالصمام الذي يتحكم في الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الأحمر من جهة الغرب, وبحكم موقعها الجغرافي أيضا فإن الجزر العربية الثلاث صالحة للاستخدامات العسكرية، وهذا ما فعلته إيران مؤخرا في جزيرة أبو موسى حيث عززت قواتها العسكرية في الجزيرة وزادت أعداد العسكريين فيها من 120 إلى 500 عسكري ونصبت قواعد لصواريخ سيلك وروم وأنشأت مطار عسكريا , وفي إطار الأهمية الإستراتيجية للجزر، فإن الجزر الثلاث تتوفر على بعض المعادن والثروات الطبيعية كالبترول وأوكسيد الحديد الأحمر ومصائد الأسماك واللؤلؤ الطبيعي[32]

كما تمتاز السواحل الإيرانية بعمق مياهها في الخليج العربي الى جاني الطول البحري الكبير جعل إيران في الموازين الإستراتيجية قوة بحرية كبيرة خاصة مع بناء عدة قواعد بحرية على طول هذه الشواطئ في بندر عباس و جزيرة خرج و غيرها ,كما أن عمق الساحل يجعلها قادرة على بناء موانئ تتمتع بكفاءة عالية,كما أن هذه القوة البحرية الناتجة عن امتداد السواحل الإيرانية جعلها تشرف على خطوط إمداد النفط الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي, و اتَّبعت دولة الإمارات العربية المتحدة نهجاً سلمياً ودبلوماسية مرنة لإنهاء احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، بالوسائل السلمية عن طريق المفاوضات الجادة والمباشرة، أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية. وحظي هذا النهج السلمي بقبول ودعم من دول مجلس التعاون الخليجي وجامعة الدول العربية والمجتمع الدولي ,وجدّد رئيس الدولة الأمارات العربية المتحدة الراحل الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، في كلمته بمناسبة العيد الوطني الثاني والثلاثين في الأول من كانون الأول 2003، دعوته لجمهورية إيران الإسلامية للبدء بمفاوضات جدية لإنهاء احتلال الجزر الثلاث، أو إحالة الخلاف للتحكيم الدولي أو محكمة العدل الدولية, وأعرب عن أمله في أن تسفر الأجواء الإيجابية التي شهدتها العلاقات مع جمهورية إيران الإسلامية، عن إزالة العوائق التي تقف في طريق تحقيق انفراج حقيقي في هذه العلاقات.

كما جددت دولة الإمارات في خطابها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في 26 أيلول 2003 دعوتها إلى جمهورية إيران الإسلامية، لإعادة النظر في موقفها والتجاوب مع مبادرتها السلمية التي أعلنتها منذ سنوات، الداعية إلى الدخول في مفاوضات ثنائية جادة، أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية على غرار القضايا الثنائية الأخرى التي تمّ تسويتها وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي. وأشارت دولة الإمارات إلى أن قضية الجزر الثلاث المحتلة لا تزال على جدول أعمال مجلس الأمن الدولي منذ أن احتلتها إيران في العام 1971. وأكدت مجدداً سيادة دولة الإمارات العربية المتحدة الكاملة على جزرها الثلاث المحتلة طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلى أجوائها ومياهها الإقليمية وجُرفها القاري، والمنطقة الاقتصادية الخالصة لتلك الجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من السيادة الإقليمية لدولة الإمارات العربية المتحدة. ودعت الحكومة الإيرانية إلى التعامل مع هذه القضية الحساسة والهامة بروح من الإيجابية لإنهاء الاحتلال الإيراني، وأعربت عن أملها في أن تؤدي الاتصالات واللقاءان الثنائية الجارية بين دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية إيران الإسلامية إلى إيجاد حل لهذه القضية، يُرسّخ علاقات حُسن الجوار وجسور التعاون والمصالح المشتركة بين بلدينا، ويعزّز من دعائم الأمن والاستقرار والرخاء في هذه المنطقة الهامة,وأكد المجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في قمته الرابعة والعشرين التي عقدت بدولة الكويت يومي 21 و22 كانون الاول 2003 على موقفه الثابت في دعم حق دولة الإمارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبوموسى، وعلى المياه الإقليمية والإقليم الجوي والجُرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة للجزر الثلاث، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من دولة الإمارات..[33]

و بعد ما استنفذت دولة الأمارات العربية المتحدة وسائلها الدبلوماسية كافة من اجل الوصول إلى حل عادل لقضية الجزر ألا أن ذلك لم ينجم عنه أي فائدة , قررت بين عامي (1999-2001) استخدام الورقة الاقتصادية أو الجوانب الاقتصادية في هذا الشأن من منطلق أن تأثيرها يفوق بكثير تأثير الحلول العسكرية , ولاسيما و أن إيران تملك نسبة كبيرة من رعاياها يعملون في التجارة بدولة الأمارات و قد يعدون من كبار التجار , مما ترتب على ذلك تأثير بالغا على الاقتصاد الإيراني, وبهذة الورقة تستطيع دولة الأمارات أن ترتب أمور كثيرة أولها أن

تعيد إيران حساباتها من جديد لتدرك بأنها وأن كانت متفوقة عسكريا على دولة الأمارات , ألا انه بالمقابل نرى أن دولة الأمارات مؤثرة اقتصاديا, وهذا من شأنه أن يعدل بسياسة إيران أتجاه القضية ألا أن واقع الحال لم يتغير أي شيء.[34]

2- (إسرائيل)

منطقة الخليج العربي تدخل ضمن الاستراتيجية العليا (لإسرائيل) , , فقد حاولت (إسرائيل) الدخول إلى منطقة الخليج العربي و تطوير علاقاتها مع دول المنطقة و يمكن القول بأنة ظهرت خطوات ملموسة على طريق التطبيع بينها وبين عدد من دول الخليج العربي بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية , فالتواجد (الاسرائيلي) في الخليج العربي يمكن الاستدلال علية من خلال مكتب تمثيل التجاري و أقامة المعارض و كذلك المؤتمرات و اللقاءات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في المنطقة , وان دولة قطر سباقة في هذا المجال .[35]

و إذا نظرنا إلى دولة الأمارات العربية المتحدة بوصفها أحدى الدول العربية في منطقة الشرق الأوسط سنجد أنها تقع في منطقة بالغة الأهمية و الخطورة , حيث الصراع العربي (الإسرائيلي) و تداعياته السلبية على الأمن و الاستقرار في المنطقة بأكملها , وامتداد هذة التداعيات بصورة مباشرة و غير مباشرة على دولة الأمارات كإحدى الدول العربية و لاسيما في ظل الخلل القائم في توازن القوى العربي- الإسرائيلي و توازن القوى العربي مع باقي دول الجوار الجغرافي الأخرى , وفي ظل الانحياز الأمريكي الواضح لإسرائيل و محاولاتها أعادة رسم خريطة المنطقة السياسية بما يتلاءم مع المصالح الاستراتيجية الأمريكية , و انتهجت دولة الأمارات العربية المتحدة سياسة خارجية معينة مع (إسرائيل) بما يتلاءم مع مقتضيات المصلحة القومية تتجسد من خلال دعمها للقضية الفلسطينية , فقد حظيت القضية الفلسطينية باهتمام واضح من قبل صانع القرار السياسي دولة الأمارات العربية المتحدة و هذا يتضح من خلال تصريحات رئيسها أو من خلال التعاون الخليجي لصالح الانتفاضة الفلسطينية . [36]

و فيما يخص التطبيع الإماراتي-الإسرائيلي , فأن دولة الأمارات العربية المتحدة شاركت مع باقي دول الخليج العربي في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 , و المفاوضات المتعددة الأطراف عام 1993 , ألا أنها كانت و مازالت تفضل التريث في الدخول في مسيرة التطبيع , كما و تفضل الوصول إلى حل شامل و عادل لكل القضايا العربية المصيرية و من ثم يأتي التطبيع كمرحلة ثانية ,و هناك قرارات اتخذتها دولة الأمارات العربية المتحدة بشأن المقاطعة الاقتصادية (لإسرائيل) أنها رفضت طلبا من حكومة الولايات المتحدة في كانون الثاني عام 1993 , من دول مجلس التعاون الخليجي إلى رفع التقاطع مع (إسرائيل)الذي كلفتة (50) بليون دولار منذ الحضر المفروض في بداية الستينات , و ظل اسم (إسرائيل) يدون بالصحف المحلية بين قوسين,وعلى المستوى الشعبي لدولة الأمارات العربية المتحدة فهو معارض للتطبيع و هناك شواهد على ذلك , آذ أقيم أكثر من تجمع في أمارة الشارقة القي فيها خطبا تؤيد نضال الشعب العربي الفلسطيني , و تم جمع الأموال لصالح الفلسطينيين و كذلك تم تشكيل لجنة الأمارات الوطنية لمقاومة التطبيع عام 2001 .[37]

ثالثا- القوى الدولية

1- الولايات المتحدة الأمريكية

هناك العلاقة الوثيقة و التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة الأمريكية و دولة الأمارات العربية المتحدة و التي زاد النفط من أهميتها , فالمصلحة الولايات المتحدة الأمريكية هي ضمان التدفق المستمر للبترول بكميات كافية و بأسعار مقبولة , ولاسيما في أعقاب ازدياد المخاوف الأمريكية من احتمال نضوب النفط الأمريكي و ازدياد نزعة الاعتماد على نفط الخليج العربي الذي تشكل احتياطاتة نسبة مهمة تبلغ حوالي 65-70% من أجمالي الاحتياطي العالمي ,700 مليار برميل .[38]

آذ تتمحور السياسة الأمريكية اتجاه الخليج العربي حول مرتكزين أساسين هما ضمان الإمدادات النفطية و منع سيطرة أي قوة معادية على المنطقة , ولاسيما بعد أن أفرزت أحداث و تطورات التسعينات تحولات و متغيرات إقليمية و دولية لابد وان تعكس على اتجاهات السياسة الأمريكية في المنطقة والخليج العربي بالذات , و تكمن أهمية دولة الأمارات العربية المتحدة مع دول الخليج الأخرى بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية على اعتبار أن دولة الأمارات العربية المتحدة تأتي بالمرتبة الثانية بعد المملكة العربية السعودية في حجم الاستثمار

لدى الولايات المتحدة الأمريكية , حيث يملك 60 ألف شخص أماراتي 226 مليار دولار فيها و تسهم هذة الاستثمارات بدور كبير في نمو الاقتصاد الأمريكي و تطوره إضافة إلى وجود 300 شركة أمريكية في دولة الأمارات العربية المتحدة .[39]

وتشكل العلاقات التجارية بين الدولتين ركيزة أساسية في العلاقات الاقتصادية القائمة بينهما و تطورت هذة العلاقات بشكل ملحوظ من خلال الصادرات الأمريكية إلى دولة الأمارات العربية المتحدة في عام 2000 وصلت إلى 2.2 مليار دولار أمريكي لكنها ارتفعت إلى أكثر من 15.7 مليار دولار أمريكي في عام 2008. [40]

و سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها دولة الأمارات كفيلة لجذب استثمارات أمريكية مباشرة في القطاعات غير النفطية حيث تنشط الشركات الأمريكية بصورة كبيرة في قطاع البترول وأعمال الإدارة والتدريب والهندسة المعمارية في ضوء ما يتمتع به الاقتصاد الإماراتي من إمكانيات كبيرة وبنية تحتية اقتصادية مهمة تشكل محل استقطاب لأكبر الشركات والمؤسسات التجارية والصناعية والتكنولوجية العالمية، و أن دولة الإمارات ستكون نقطة تمركز للاستثمارات الأمريكية و الولايات المتحدة الأمريكية تعد شريكاً تجارياً رئيسياً لدولة الأمارات العربية المتحدة.[41]

و على صعيد القواعد و التسهيلات العسكرية بين كل من دولة الأمارات العربية المتحدة ودولة الولايات المتحدة الأمريكية فقد حصلت الأخيرة على تسهيلات عسكرية تمثلت ببناء قواعد جوية ومن أهمها قاعدة الظفرة الجوية في من دولة الأمارات العربية المتحدة خاصة لدعم و مساندة الطائرات الحربية الأمريكية و تعد أكبر قاعدة في أبو ظبي و أدركت السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة بأن التواجد العسكري الأمريكي سيهيئ مناخا دوليا جديدا للوقوف بوجه الانتهاكات الإيرانية على الجزر الثلاث المحتلة من قبل إيران, حيث ارتفعت نسبة تواجد القوات الجوية الأمريكية منذ 1 حزيران 1997 من 90 يوما إلى 120 يوما .و هذا يتضح بشكل كبير من خلال حديث الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الأمارات العربية الحالي بشأن العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية بقوله"علاقاتنا بالولايات المتحدة علاقات قديمة، تحكمها معطيات سياسية ثابتة، لا تتبدل بتبدل الإدارات الأمريكية، وأول هذه المعطيات أن الولايات المتحدة قوة عظمى وتتحمل مسئوليات واسعة إزاء الأمن والاستقرار والسلم الدولي، وبالتالي فإن العلاقات معها تشكل ضرورة لأي دولة، بغض النظر عن أي تباينات في وجهات النظر" .[42]

2- روسيا

بدأت العلاقات الدبلوماسية بين دولة الأمارات العربية المتحدة وروسيا عام 1971 متضمنة الزيارات الرسمية والتبادلات التجارية والاتفاقات الثنائية، و تعد روسيا الاتحادية قوة دولية وذات ثقل مؤثر في السياسات الدولية بحكم عضويتها الدائمة في مجلس الأمن الدولي، واقتصادها المنفتح وبنيتها الصناعية المتطورة، وأعلنت دولة الأمارات العربية المتحدة رسميا في كانون الاول عام 1991 بأنها تعترف بروسيا كونها وارثة لحقوق الاتحاد السوفيتي السابق. وتعمل في مدينة دبي منذ عام 2002 القنصلية العامة لروسيا الاتحادية ، آذ تطورت العلاقات الإماراتية الروسية منذ الثمانينات مع افتتاح سفارة الاتحاد السوفيتي في أبو ظبي عام 1986 ، وافتتاح سفارة دولة الإمارات في موسكو في نيسان من عام 1987 لتشمل كافة المجالات على أساس مبادئ التعايش السلمي والمساواة والمنفعة المتبادلة واحترام سيادة كل دولة ودعم الاستقرار والسلم في المنطقة ,و قد تم توقيع معاهدة تنظم و تشجيع الاستثمار بين البلدين,حيث أن العلاقات الاقتصادية توثقت بصورة أفضل مع قيام الوفود الاقتصادية الروسية بزيارات متعاقبة لدولة الإمارات والالتقاء مع المسؤولين في المؤسسات الاقتصادية والاستثمارية، حيث تم إنشاء أكثر من 200 مؤسسة روسية إماراتية مشتركة في مجالات التجارة والسياحة .[43]

و ازداد التبادل السلعي بين روسيا ودولة الأمارات العربية المتحدة في عام 2007 بنسبة 27%، وبلغت قيمته نحو 821 مليون دولار (الصادرات الروسية - 771 مليون دولار، والصادرات الإماراتية - 50 مليون دولار) . وقد بلغ التبادل السلعي خلال الفترة بين شهري كانون الثاني تشرين الاول عام 2008 قيمة 692.8

مليون دولار أمريكي,وتصدّر روسيا إلى الأمارات العربية المكائن والمعدات والذهب والصفائح الحديدية والأخشاب والورق والمواد الكيمياوية.(44)

الخاتمة

1_ اتخذت دولة الأمارات لعربية النظام فيدرالي و ذلك لاختلاف مساحات أماراتها و عدد سكانها و أمكاناتها الاقتصادية بالنسبة لكل أمارة عن الأخرى, أما إذا أخذنا كل أمارة على حده سنلاحظ مدى الضعف الكبير في التركيب السياسي لتلك الأمارات التي لا تعدو الواحدة منها دولة المدينة ,فنرى أن نسبة الحدود الساحلية | المساحة الكلية لبعض الأمارات تبلغ مثلا في أمارة دبي (1|20)كم و في أمارة الفجيرة (1|13)كم وهذا ما يشير إلى وجود مشكلة الدفاع عن الحدود الطويلة في تلك الأمارات و كذلك مشكلة صغر المساحة و العمق ألاستراتيجي ,لذلك كان الاتحاد حلا لابد منه .

2_ و نجاح النظام الفيدرالي في ترسيخ دولة الأمارات العربية المتحدة بسبب ضم أماراتها المشتتة جغرافيا و توحيدها بدولة واحدة ولا يمكن تطبيق الفيدرالية على دولة مركزية موحدة ,حيث يمكن أن تتحول الدولة الفيدرالية إلى دولة مركزية موحدة وليس العكس, أي جاءت الفيدرالية هنا لجمع شتات جغرافية لتكوين دولة موحدة كانت في الأصل مجزئة تستطيع من خلالها الأمارات خاصة الصغيرة جدا منها مواجهة الأعباء المالية نظرا لقلة مردودها المالي لفقر أرضها لثروات الاقتصادية كأمارتي عجمان و أم القيوين. على الرغم من اعتبار الدستور الثروات الاقتصادية و المواد الطبيعية في كل أمارة مملوكة ملكية عامة من تلك الأمارة , يقوم المجتمع بحفظها و استغلالها لصالح الاقتصاد الوطني , وهذا ما يشكل نقطة ضعف في تركيب الاتحاد,آذ أن ثروة النفط في أمارتي أبو ظبي و دبي و أمارة الشارقة الأمارات الثلاث النفطية , تعد دخلا خاصا لكل أمارة , وهي التي تخصص نسبة من مواردها لتغطية نفقات الميزانية العامة للاتحاد .

3_ وعلى الرغم من ممارسة حكومة كل أمارة شؤونها المحلية فقط ضمن الاختصاصات التي لم تستند من ضمن الاتحاد، فتعتبر قرارات المجلس الأعلى لها الحكم الفصل .

4_ أن لكل أمارة حقها في استقلالها و سيادتها داخل الاتحاد ،وهناك روابط بين الأمارات السبع العربية في صورة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة دولية بتوحيد سياستها الخارجية و تمثيلها الخارجي و المجلس الأعلى المكون من حكام الأمارات هو الذي يرسم السياسة العليا للاتحاد في المسائل الدولية و الدفاعية و كذلك بإصدار القوانين الاتحادية اللازمة و يتناوب حكام الأمارات الأعضاء سنويا رئاسة اجتماعات الاتحاد و كذلك هناك مجلس ثان هو مجلس الاتحاد كهيئة تنفيذية للاتحاد يمارس اختصاصاته وفقا للسياسة العليا التي يقرها المجلس الأعلى و طبقا لقوانين الاتحاد كما و أن التطور الاقتصادي والاجتماعي قد ساعد على قيام قاسم مشترك بين أمارات الساحل السبع, وخلقت شبة تكامل بين هذة الأمارات بسبب القرب الجغرافي و التاريخ المشترك و التقارب في أنماط الحياة .

5_ في الاتحاد يتم تنفيذ القرارات عن طريق هيئات تشريعية و قضائية
وتنفيذية على جميع الأفراد في سائر الأمارات و تكون للسلطة المركزية سلطات مباشرة على رعاياها .

6- تتميز السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة منذ حصولها على الاستقلال بالثبات و الحيادية وقد نص الدستور المؤقت في المادة الأولى على أن الأمارات العربية دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة

==========

الهوامش

(1)عبد الغني بسيوني,النظم السياسية,دار الجامعة,بيروت,1988,ص 105 .

(2) جورج بردو ,القانون الدستوري و النظام السياسي ,المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر , بيروت ,1982, ص 16 .

(3)حسين الريماوي ,مقدمة في الجغرافية السياسية ,دار وائل للنشر ,عمان ,2000,ص 2

(4)محمد محمود الديب ,الجغرافية السياسية(أسس و تطبيقان) ,مكتبة الانجلو المصرية , القاهرة ,1979, ص 442 .
(5) يحيى الجمل, الأنظمة السياسية المعاصرة, دار النهضة, القاهرة, 1987,ص 107.
(6) ياسر خالد بركات,الفيدرالية في العراق(أسلوب لضمان الوحدة الوطنية) , مجلة المستقبل العربي ,مركز المستقبل للدراسات والبحوث, تشرين الأول , 2006,ص 145.
(7) أمير جبار ألساعدي,الطريق إلى الفيدرالية (أوراق عربية) عدد2 ,مركز فجر للدراسات و البحوث العراقية ,بغداد,نيسان 2005, ص 45_46.
(8) محمد موسى عبد الله,دولة الأمارات العربية المتحدة و جيرانها , دار الكويت ,1981, ص 425-429
(9) عبد الوهاب ألكيالي و آخرون ,الموسوعة السياسية ,ط(1),مركز الطباعة الحديثة ,لبنان,1979,ص282.
(10) محمد العيدروس,التطورات السياسية في دولة الأمارات العربية,دار السلاسل,الكويت,ص 459_461 .
(11) محمد متولي ,حوض الخليج العربي,المكتبة الجغرافية الحديثة ,القاهرة 1974,ص 600.
(12) ------, الأمارات تنازع السلطات,صحيفة العدالة , العدد 1157,السبت كانون الأول 2007,ص 20.
(13) جبار حسن سعيد, السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة اتجاه القضايا العربية (العراق نموذجا) , المعهد العالي للدراسات الدولية ,رسالة ماجستير,الجامعة المستنصرية, 2003,ص 81 .
(14) www.united, Arab emirates. COM
(15) محمد صالح العجيلي , مدن الموانئ , دار الشؤون الثقافية ,بغداد ,2002 ,ص 32 .
(16) ------, صحيفة الوسط السياسية, العدد(-) الثلاثاء 6 آذار 2007.
(17) إبراهيم سعد الدين, النمو الاقتصادي في دولة الأمارات العربية المتحدة و تاثيرة على الاتحاد , بحث منشور في التجارب العربية المعاصرة (تجربة الأمارات العربية المتحدة),مركز المستقبل للدراسات والبحوث, 2004, ص 392.
(18) www.united, Arab emirates. COM
(19) مركز المعلومات ,الاستثمار ألأجنبي و نسبة المشاركة فيه و البيئة القانونية المنظمة له في دولة الأمارات العربية ,أبو ظبي ,2001 , ص 6- ص 7.
(20) رمضان محمد , تطور الفكر السياسي و الدستوري في دولة الأمارات العربية المتحدة ,دار الكتاب الجامعي , العين ,ط 1, 1987, ص 120 .
(21) جبار حسن سعيد , مصدر سابق, ص 50 .
(22) علي احمد عبد القادر , عملية الاندماج السياسي في اتحاد الأمارات , بحث في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ,تجربة الأمارات العربية المتحدة,1993 , ص 654 –ص 658 .
(23) جبار حسن سعيد, مصدر سابق,ص57 .
(24) رمضان محمد, مصدر سابق, ص 166.
(25) يحيى الجمل, مصدر سابق , ص74.
(26) جبار حسن سعيد, مصدر سابق,ص 63.
(27) http://www.alamuae.com
(28)شاكر محمود وهيب ,سياسة دولة الأمارات العربية المتحدة اتجاه الخليج العربي (1971-1991) .رسالة ماجستير (غير منشورة), المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية , الجامعة المستنصرية, 2005, ص 98.
(29) راجع http://www.skyscrapercity.com
(30) لمزيد من المعلومات راجع نصير محمد نوري , السياسة الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات , رسالة ماجستير(غير منشوره),كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 1988, ص69 .
(31) شاكر محمود وهيب ,مصدر سابق, ص 108.

(32) المحكمة الاتحادية العليا,دولة الأمارات العربية المتحدة, الأسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة (بحث منشور), ابوظبي ,2002 , ص4 -5.

(33)أحمد باتميرة , التوقيع على اتفاقية الحدود المكملة بين سلطنة عمان والأمارات,صحيفة الشرق الأوسط, العدد 9083, السبت 15 شعبان 1424 هـ 11 تشرين الثاني 2003 ,ص2.و كذلك راجع http://www.beiruttimes.com .

(34) جبار حسن سعيد, مصدر سابق,ص 115.
(35)http://www.alamuae.com/uae/showtopics
(36) حنان علي إبراهيم , الاستراتيجية الإسرائيلية حيال منطقة الخليج العربي , رسالة ماجستير (غير منشورة) , , معهد الدارسات السياسية,الجامعة المستنصرية و الدولية ,2000, ص 173.
(37) جبار حسن سعيد, مصدر سابق, ص 128-130.
(38) الخليج العربي في المنظورين الاقتصادي و الجيو-ستراتيجي, مجلة دراسات استراتيجية , العدد السابع, جامعة بغداد,2000, ص 66 .
(39) جبار حسن سعيد, مصدر سابق, ص 137.
(40) http://www.ameinfo.com

(41) ندوة العلاقات الاقتصادية الإماراتية الأمريكية ,مركز شوؤن الأعلام لدولة الأمارات العربية المتحدة,-28 10-2008 .
(42) أحمد علي، جمال المجايدة, صحيفة الوسط , العدد 2393 الخميس 26 مارس 2009 الموافق 29 ربيع الأول 1430(مقابلة مع الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الأمارات العربية)
(43) ندوة العلاقات الإماراتية –الروسية, مركز شوؤن الأعلام لدولة الأمارات العربية المتحدة , 9-9-2007.
(44) . http://www.rtarabic.com/news_
* الإحصائيات مأخوذة من .arab.com www.united-
** الإحصائيات مأخوذة من) مركز المعلومات ,الاستثمار ألأجنبي و نسبة المشاركة فيه و البيئة القانونية المنظمة له في دولة الأمارات العربية ,أبو ظبي ,2001 , ص 6- ص 7.

المصادر

1. إبراهيم, حنان علي , الاستراتيجية الإسرائيلية حيال منطقة الخليج العربي , رسالة ماجستير (غير منشورة) , , معهد الدارسات السياسية,الجامعة المستنصرية و الدولية ,2000.
2. الجمل ,يحيى,ألأنظمة السياسية المعاصرة, دار النهضة العربية, القاهرة, 1987
3. ألساعدي ,أمير جبار ,الطريق إلى الفيدرالية (أوراق عربية) عدد(2),مركز فجر لدراسات والبحوث, بغداد, نيسان 2002 .
4. العجيلي,محمد صالح, دولة الأمارات العربية المتحدة(دراسة في الجغرافية السياسية),مركز الأمارات للدراسات و البحوث الإستراتجية,أبو ظبي,2000.
5. العجيلي, محمد صالح , مدن الموانئ العربية, دار الشوؤن الثقافية,بغداد , 2002.
6. العيدروس,محمد حسن,التطورات السياسية في دولة الأمارات العربية المتحدة,دار السلاسل, الكويت ,غير مؤرخ.
7. الديب ,محمد محمود, الجغرافية السياسية(أسس و تطبيقات), مكتبة لأنجلو,القاهرة,1979.
8. المحكمة الاتحادية العليا,دولة الأمارات العربية المتحدة, الأسانيد القانونية المثبتة تبعية الجزر العربية الثلاث لدولة الإمارات العربية المتحدة (بحث منشور), ابوظبي ,2002.

9. الرياماوي, حسين ,مقدمة في الجغرافية السياسية,دار وائل للنشر, عمان ,2000.
10. ألكيالي, عبد الوهاب و آخرون,الموسوعة السياسية ,ط 1,مركز الطباعة الحديثة,بيروت,1979.
11. إلهيتي, صبري فارس, الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية), دار الرشيد للنشر , بغداد ,1981.
12. باتميرة ,أحمد , التوقيع على اتفاقية الحدود المكملة بين سلطنة عمان والأمارات,صحيفة الشرق الأوسط, السبت 15 شعبان 1424 هـ 11 تشرين الثاني 2003 العدد 9083 .
13. بركات,ياسر خالد,الفيدرالية في العراق(أسلوب لضمان الوحدة الوطنية),مجلة المستقبل العربي,مركز المستقبل للدراسات و البحوث,تشرين الأول 2005.
14. بردو, جورج,القانون الدستوري و النظام السياسي,المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر, بيروت,1982.
15. بسيوني ,عبد الغني,النظم السياسية,دار الجامعة,بيروت, 1988.
16. باتميرة ,أحمد , التوقيع على اتفاقية الحدود المكملة بين سلطنة عمان والأمارات,صحيفة الشرق الأوسط, العدد 9083, السبت 15 شعبان 1424 هـ 11 تشرين الثاني 2003.
17. سعد الدين,إبراهيم, النمو الاقتصادي في دولة الأمارات العربية المتحدة و تأثير على الاتحاد , بحث منشور في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة,تجربة الأمارات العربية المتحدة مركز المستقبل العربي , بيروت ,2002 .
18. سعيد,جبار حسن,السياسة الخارجية لدولة الأمارات العربية المتحدة للقضايا العربية(1991-2003) (العراق نموذجا),رسالة ماجستير غير منشورة , المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية,الجامعة المستنصرية,2003 .
19. عبد الله,محمد موسى,دولة الأمارات العربية المتحدة وجيرانها, دارا لسلاسل , الكويت,1981 .
20. عبد القادر,علي احمد, عملية الاندماج السياسي في اتحاد الأمارات , بحث في التجارب الوحدوية العربية المعاصرة ,تجربة الأمارات العربية المتحدة, 1993.
21. علي, و احمد المجايدة ,صحيفة الوسط, العدد2393 الخميس 26 مارس2009 ,(مقابلة مع الشيخ خليفة أل نهيان رئيس دولة الأمارات العربية المتحدة)
22. متولي,محمد,حوض الخليج العربي, المكتبة الجغرافية الحديثة, القاهرة,1974.
23. محمد,رمضان , تطور الفكر السياسي و الدستوري في دولة الأمارات العربية المتحدة ,دار الكتاب الجامعي , العين ,ط 1, 1987.
24. مركز المعلومات ,الاستثمار ألأجنبي و نسبة المشاركة فيه و البيئة القانونية المنظمة له في دولة الأمارات العربية ,أبو ظبي ,2001 .
25. نوري, نصير محمد , السياسة الأمنية الإقليمية لدول الخليج العربي في الثمانينات , رسالة ماجستير(غير منشوره),كلية العلوم السياسية , جامعة بغداد, 1988.
26. وهيب, شاكر محمود ,سياسة دولة الأمارات العربية المتحدة اتجاه الخليج العربي (1971-1991) .رسالة ماجستير (غير منشورة), المعهد العالي للدراسات السياسية و الدولية , الجامعة المستنصرية, 2005.
27. الخليج العربي في المنظورين الاقتصادي و الجيو-ستراتيجي, مجلة دراسات استراتيجية , العدد السابع, جامعة بغداد,2000
28. _____ صحيفة الوسط السياسية,عدد(-),الثلاثاء آذار 2007 .
29. _____, الأمارات- تنازع السلطات,صحيفة العدالة, العدد 1157,السبت كانون الأول-2007.
29- ندوة العلاقات الاقتصادية الإماراتية الأمريكية ,مركز شوؤن الأعلام لدولة الأمارات العربية المتحدة,-28 .10-2008
30-ندوة العلاقات الامارتية- الروسية, مركز شوؤن الأعلام لدولة الأمارات العربية المتحدة, 9-9-2007.

31- www.united-emirates.com http://

32- http://www.ameinfo.com

33- http://www.alamuae.com/uae/showtopics

34- http://www.rtarabic.com/news

35- http://www.beiruttimes.com